الجزء الثاني

ديمقراطية بين السحب

الديمقراطية الغربية تشبه ارتيادك أحد المطاعم، واختيارك هل تريد طاهياً فرنسياً أو إيطالياً أو ألمانياً ليقرر بالنيابة عنك ماذا يوجد على قائمة الطعام. مع الديمقراطية الصينية، فنحن دوماً لدينا الطاهي نفسه -الحزب الشيوعي- لكننا سنعتاد شيئاً فشيئاً اختيار الأطباق التي يطهوها.

فانغ نينغ، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

بينغ تشانغ مدينة بين السحب، تستغرق الرحلة إليها أكثر من خمس ساعات عبر طرقات جبلية متعرّجة من سيتشوانيز عاصمة تشنغ دو، فهي تقع على ارتفاع 600 متر فوق سطح البحر في سلسلة دابا الجبلية. والريف من حولها يسحر الناظر - لوحة غنية بألوانٍ خضراء تمثّلت فيها خضرة الأشجار والأعشاب والخيزران والمحاصيل. وقد شُقت في خاصرة الجبل مصاطب لزراعة الأرز والذرة. تتعرج الطرقات فتغطيها السحب تارة، وتنكشف عنها تارة أخرى، لتبوح بمعالم بلدة تجثم على حافة وادٍ صغير عميق، وشديد الانحدار. لكن قسوة تجمعاتها السكنية الإسمنتية تصعق المسافرين، وكأنها صفعة تصيب وجوههم؛ إذ تبرز صورتها المتهدمة بين الصخور الجبلية كأنها لوحة واقعية اشتراكية

لقلعة دزني. لا بد أن الأمير تشارلز كان سيدعوها بالدّمل، لكنني تأثّرتُ بطوباوية رؤيتها التاريخية الخاطئة للحداثة. حتى في حالتها المتداعية، تشير إلى طموح الإنسان بفرض إرادته على الطبيعة.

يعيش معظم سكان بينغ تشانغ في قرى ترتبط مع مركز البلدة بطرقات موحلة ضيقة. في نن تشاو، أول قرية وطأتها قدمي، كان الفلاحون مثقلين بحمل أنيار* خشبية وسلال من الخيزران على ظهورهم، ويسيرون تحت رايات حمراء كبيرة تعلن عن نشوء «ريف اشتراكي جديد». لكن قرية نن تشاو لم تكن تبدو جديدة. فمنازلها المتهدمة المتعفنة -لا يقطنها سوى العجائز والضعفاء والمرضى- ذكرتني بأحد الأفلام الوثائقية عن مناطق الحروب. ودون أي مقدمات، اقتربت مني سيدة عجوز لتخبرني أن القرية أصبحت فارغة منذ أن هجرها الرجال الأشداء، للعمل بوصفهم عمالاً مأجورين (قالت: إن الذين تركوهم وراءهم ليعملوا في الحقول لا يجنون سوى 900 RMB**
(أي ما يعادل 65جنيهاً في السنة).

وبينما كنا نتحدث، اجتمع حولنا حشدٌ من فلاحين بوجوه متوردة ارتسمت عليها ملامح التعب، يتحدثون بنبرةٍ حماسيةٍ عن مشكلاتهم: عن انخفاض إيرادات حقولهم، وارتفاع أجور الأطباء والمدارس، وقلة الرجال الذين يمثّلون المثل الأعلى للأطفال، ووحشة حياتهم المتفككة. في بضع دقائق، كان هناك عشرات الفلاحين يصيحون، وأصواتهم ترتفع أكثر فأكثر في عاصفة غضبٍ غير مجدية. ناشدوني جميعاً أن

أحمل رسائل معاناتهم معي إلى بكين. لم يعلموا البتة أن أصدقائي في بكين قد أرسلوني لدراسة بينغ تشان بوصفها نموذجاً لمستقبل الصين.

ديمقراطية تدرّجية

تستقطب مقاطعة بينغ تشان عدداً كبيراً من الزوار في هذه الأيام - لكنهم لا يأتون لرؤية جمال عمارتها أو نجاح نموذجها الاقتصادي. فهم يأتون لأن بينغ تشان هي أول مقاطعة في الصين، يُسمح فيها للأعضاء الحزبيين بانتخاب أمناء سر الحزب لدوائرهم الانتخابية في انتخاباتٍ تنافسية. فالتجربة جديدة إلى حدٍ ما في حزبٍ تعتمد فيه الترقية على الولاء للحزب والعلاقات الشخصية، أكثر مما تعتمد على اختيار أعضاء عاديين. ففي الظروف العادية، تقوم كل طبقة من الحكومة ببساطة بتعيين قادة الدرجة الأدنى- ويختار الحزب القومي قادة الأحزاب المحليين الذين بدورهم يجندون قادة الولايات الذين يختارون قادة المقاطعات، الذين يستطيعون تعيين قادة الدوائر الانتخابية المسؤولين شخصياً عن اختيار قادة الأحزاب في القرى. وتهدد قرية بينغ تشانغ بقلب هذه العملية رأساً على عقب. إنها التجربة الأكثر تقدماً لما يدعوه المفكرون الصينيون «ديمقراطية الحزب الداخلية». عندما ذهبت لدراستها في عام 2006، أوضح لي أمين سر الحزب في المقاطعة، ليو تشيان شيانغ، بكل فخرٍ أن الانتخابات قد جعلت من بينغ تشانغ قرية

* أنيار: جمع نير، الخشبية المعترضة في عنقي الثورين بأداتها.

**(م) عملة صينية تُسمى Renminbi (RMB) أو CNY تعني عملة الشعب في اللغة الصينية.

مشهورة على الخريطة، قائلاً: «إن اقتصادنا ليس متطوراً على نحو جيد، لكن تجاربنا في الديمقراطية متطوّرة».

سمعت المرة الأولى عن بيغ تشانغ من صديقٍ لي يعمل في مكتب الترجمة والتأليف المركزي. يعود الاسم، الذي لا يبشر بالنجاح إلى مؤسسة محترمة أنشئت في ثلاثينيات القرن العشرين، لتقديم الفكر الاشتراكي للصينيين: عبر ترجمة نصوص كلاسيكية مثل رأس المال (Das Kapital)* والبيان الشيوعي (Communist Manifesto)**؛ وكتاب: «ماذا سيحل بالصينيين» للينين (What is to be Done into Chinese). كان هذا المكتب واحداً من الأجهزة الرئيسة للحزب الشيوعي، حتى قبل تأسيس الجمهورية الشعبية نفسها. ولكن مع بداية عهد الإصلاح في عام 1978، أخذ المكتب يكافح لإيجاد دورٍ جديد له.

على عكس المراكز الاستشارية المزودة بأبنية جديدة رائعة، يقع المكتب على مقربة من مخزن بقالة يفيض بالفاكهة والخضراوات التي تشغل الطريق، ومطعم صيني رخيص الأسعار قد أصبح قبلة للعمال المحليين الذين يتناولون فيه فطورهم الصباحي المؤلف من زلابية الفاصولياء الحمراء والبيض. لكن المكتب قد أوجد معنىً جديداً لهدفه، فقد غدا بناؤه المتواضع مصدر إلهامٍ للأفكار، «جائزة الحكومة المحلية للتميز والابداع».

نجم نائب مدير المكتب يو كيبينغ صاعد، يُقال: إنه مستشارٌ غير رسمي للرئيس هيو جينتاو. فبعد إتمامه رسالة الدكتوراه في جامعة بكين، عُين رئيساً لمعهد جديد أُحدث داخل المكتب - وهو عضو في جامعة

وفي مركزٍ استشاري وفي معهد «ماك كنسي» للإصلاح الحكومي.

يتحدّث بطريقة عفوية، ولديه أسلوب سهل وصريح، ومتحدّث جيد للغة الإنكليزية التي اكتسبها من زياراته المتعددة إلى الغرب، ومن بينها تلك المدة التي قضاها أستاذاً زائراً في جامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية. إن موقف يو كيبينغ يشبه موقف الإصلاح السياسي لجانغ ويينغ – بتلوين الأحصنة السياسية في جميع أنحاء البلاد، على أمل أن التجارب في ديمقراطية القاعدة الشعبية يمكن أن تتفوق يوماً ما على ديكتاتورية الصين. فهو يأمل أن تصبح تجارب القاعدة الشعبية، مثل تجربة بينغ تشانغ، مثل تجارب شنزن في السياسة الديمقراطية.

إن المشروع الرائد لمركزه هو برنامج جوائز للابتكارات في مجال الديمقراطية المحلية: كثير من الباحثين وجماعات الخبراء يشاركون في لقاءات عصف ذهني، لإصلاح الحزب الشيوعي والمؤسسات الحكومية من الداخل. المبادرات المحلية والعفوية متعددة، ونحن نحاول أن ندرسها ونقوّمها ونقارن بينها، وتتم مكافأة أفضل الأفكار بمنحها جوائز. منذ بداية البرنامج في عام 1999، تم ترشيح نحو 800 مشروع، وقد وُزّعت ثلاثون جائزة، لمكافأة إصلاحات تستهدف السوق، وانتخابات قادة الدوائر الانتخابية، والمشاورات الديمقراطية. وقد حظي الفائزون باهتمام وطني. فعلى سبيل المثال، عندما فازت انتخابات مقاطعة بينغ تشانغ بجائزة عام 2006، وجدت المقاطعة نفسها تعج بثمانٍ وستين

* للفيلسوف الألماني كارل ماركس.

** تعاون في تأليفه الفيلسوف الألماني كارل ماركس مع فردريك أنجل.

مجموعة من الباحثين الذين قصدوها لدراسة التجربة. حتى إن نائب الرئيس الصيني قد طلب الاطلاع شخصياً على انتخابات المقاطعة.

أثار يو كبينغ سلسلة من الاضطرابات في شهر كانون الأول / ديسمبر عام 2006. عندما كتب مقالاً في صحيفة مدرسة الحزب المركزية بعنوان: «الديمقراطية شيءٌ جيدٌ»، زَعَمَ فيه أنه «حتى لو حصل أفراد الشعب على أفضل الطعام والملبس والمسكن ووسائل النقل، ولكن دون أن يتمتعوا بحقوقهم الديمقراطية، فإنهم يبقون دون كرامة إنسانية كاملة». لكن يو كبينغ قد تفادى التعرض للاعتقال في أثناء عمليات قمعٍ ضد المعارضة السياسية، بالتركيز على مشروعاتٍ محددة ذات نطاق ضيق، بدلاً من الدخول في خطاباتٍ رنانة عن الحرية وحقوق الإنسان. إن فكرته الكبرى هي الديمقراطية التدرّجية ذات الصدى المتواضع، التي ترفض الانفجار الهائل للإصلاح السياسي وتؤيد التغير التدريجي من القاعدة إلى القمة؛ عاقداً مقارنة مباشرة بالحقل الاقتصادي، يقول: إن الإصلاح الذي يحدث بين ليلة وضحاها سيكون مضراً للصين مثل «علاج الصدمة» الاقتصادية. وظل يو كبينغ عدة سنوات، عوضاً من ذلك، يروّج فكرة الهرمية الديمقراطية، التي تراقب العملية الديمقراطية، وهي تشق طريقها إلى أعلى تدريجياً، انطلاقاً من تجارب القاعدة الشعبية الناجحة؛ فالانتخابات يجب أن تُجرى أولاً في 700,000 قرية، ومن ثَمَّ تنتقل إلى مستويات أعلى من الحكومة –في 38,000 دائرة انتخابية، و2500 مقاطعة، و330 ولاية، وأربعة وثلاثين إقليماً– قبل المساس بسياسات الحكومة المركزية.

حققت فكرة الهرمية الديمقراطية التي عرضها يو كبينغ بداية واعدة، عندما تم حلّ نظام الكوميونات الصينية في الثمانينيات، وأنيطت مهام الانتخابات رسمياً باللجان القروية. وفي عام 1994، كانت نصف القرى الصينية قد أجرت الانتخابات. وفي عام 1998، أصبحت الانتخابات إجبارية في جميع القرى عبر تطبيق القانون الدستوري للّجان القروية (OLVC). وفي العام نفسه، دخلت التاريخ مقاطعة صغيرة في سيشوان تُدعى بايان؛ لأنها أصبحت أول دائرة انتخابية -المستوى الأعلى بدرجة واحدة من القرية- تُجري انتخاباً تنافسياً مباشراً لزعمائها، حيث فيه فرصة المشاركة لجميع السكان. وفي عام 2001، تكرر انتخاب رئيس الدائرة (على الرغم من أن المرشح الذي اختاره المواطنون في هذه المرة يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل مجلس نواب المقاطعة). ويزعم يو كبينغ أن عملية الانتخاب هذه كان لها تأثير عميق على الحياة المحلية. فعندما منح بايان الجائزة في عام 2004، أعلن أن «الناخبين قد تعرّفوا إلى حقوقهم الديمقراطية... وأن رئيس الدائرة الانتخابية أصبح لديه شعور أكبر بالمسؤولية والمساءلة... فالوعود التي قُطعت في أثناء الانتخابات تحققت على الأغلب مع انتهاء الدور الانتخابي. «وأوضح أنه كل شهر يوجد في بايان ما يُسمى يوم استقبال رئيس الدائرة الانتخابية» حيث يستطيع الناس أن يعرضوا مخاوفهم المتعلقة بالقضايا المحلية، ويقدم رئيس الدائرة الانتخابية، مرة كل عام في عشية رأس السنة القمرية تقريراً عن عملية التقدم لجميع مواطني البلدة.

ولكن بعيد تلك الأيام العصيبة في أواخر التسعينيات، تعثرت مسيرة الديمقراطية المتقدمة، وقل عدد الدوائر الانتخابية الأخرى التي تحذو حذو بايان. ليس هذا فقط، بل حتى على مستوى الانتخابات المتعددة القروية، لم يكن هناك سوى مرشح واحد بدلاً من وجود منافسة حقيقية. وانتشر بين المثقفين الصينيين استخفاف كبير بأهمية الانتخابات القروية؛ إذ يدّعي المثقفون أن اللجان القروية لا تمتلك سوى بعض الموارد القليلة، وليس لديها أي أموال عامة، وهي ليست مسؤولة إلا عن أمور تافهة. ويأتي الرد سريعاً من يو كبينغ وزملائه أن هذا تكبّر أبناء العاصمة على أبناء الأرياف: فعلى الرغم من أن المسؤولين المحليين المنتخبين في بكين ليس لديهم تأثيرٌ كبير على حياة المواطنين، لكنهم في الريف مسؤولون عن أهداف سياسات مهمة؛ كتحديد النسل والنظام الضريبي وامتلاك الأراضي. وقد تعززت ادعاءات يو كبينغ في بحثٍ أجراه العالم الاقتصادي يانغ ياو لجامعة بكين، أظهر أن الانتخابات يمكن أن تساعد في معالجة مشكلة الفساد وتحسين الخدمات العامة. وفي دراسة أُجريت على ثمانٍ وأربعين قرية طوال ستة عشر عاماً، وجد يانغ أن[1] دخول الانتخابات قد زاد الإنفاق على الخدمات العامة بمعدل 20 في المئة، في حين خفض من حجم الإنفاق على التكاليف الإدارية بنسبة 18في المئة (يتحدث البيروقراطيون عن ميزانيات الترفيه ورواتب المديرين المحليين وأسرهم).

إن أكبر مشكلة تتعلق بهذه الانتخابات هي دور الحزب الشيوعي، فكل منصبٍ حكومي في الصين يسيطر عليه موقعٌ حزبي يؤكد التزام

أصحاب المناصب بخط الحزب. وبحسب النقّاد، فإن هذه التركيبة المتوازية تجعل الانتخابات المباشرة عديمة الجدوى؛ لأن اللجان القروية تكون مجبرة على خدمة سيدين: الشعب الذي ينتخبها والحزب، وحين يتعارض الاثنان (أي الشعب والحزب) تفوز مصالح الحزب عادةً. ويوافق يو كبينغ على أن هذا النقد أكثر صحة. لهذا السبب، أصبح أخيراً متحمساً جداً لانتخابات بينغ تشانغ – محاولة لإدخال الديمقراطية إلى قلب الحزب الشيوعي. ولأن الحزب يسيطر على كل شيء، يزعم أن هناك أملاً أنه لو استطاع الحزب أن يكون ديمقراطياً، فإنه سيغير طبيعة البلاد؛ ربما يكون يو كبينغ متفائلاً أكثر من اللازم في تخمينه هذا، لكن فكرته عن «ديمقراطية الحزب الداخلية» قد لاقت رواجاً.

ديمقراطية الحزب الداخلية

تعد بينغ تشانغ مثال يو كبينغ لقرية الحمير الوحشية. فهي تبيّن إلى أي مدى تتشابه أفكاره عن العالم السياسي مع نظريات جانغ وبينغ عن الإصلاح الاقتصادي. ويأمل يو كبينغ أنه إذا تعززت الديمقراطية أولاً داخل الحزب، فإنها ستنتشر بعد ذلك إلى بقية المجتمع. تماماً، مثلما سُمح للمناطق الساحلية بأن «تصبح غنية أولاً» يعتقد يو كبينغ أن أعضاء الحزب يجب أن «يحصلوا على الديمقراطية أولاً» عبر إجراء انتخابات داخل الحزب الشيوعي. وكما استفادت المناطق الساحلية من المزايا الاقتصادية الطبيعية، كقربها مثلاً من هونغ كونغ ولغة أهالي كانتون وشبكات النقل، يعتقد يو كبينغ أن أعضاء الحزب أيضاً لديهم

مزايا تجعل منهم طليعةً ديمقراطيةً طبيعيةً -كمستوياتهم العالية في التعليم والبلاغة. ومن وجهة نظره، فإن تجربة بينغ تشانغ يمكن أن ترسم طريق الإصلاح التدرّجي للبنى الحزبية.

لذا، ما الذي تعنيه الديمقراطية الحزبية الداخلية عملياً؟ في المعنى العام، هي تعزيز حقوق أعضاء الحزب العاديين لدعم الانتخابات والتصويت لمصلحة ممثليهم، ومراقبة المسؤولين المنتخبين بدقة. هذه الفكرة ستجدد الحزب من قاعدة الهرم إلى رأسه، عبر الإصرار على إجراء انتخابات تنافسية لجميع المناصب الحزبية. وقد بدأ هذا الأمر في السنوات الأخيرة مع انتخابات مجالس الحزب الوطنية والمحلية، حيث كانت اللوائح الانتخابية تضم مرشحين أكثر بـ 15 - 30 في المئة من المناصب الموجودة، إلا أن هذه المجالس تعد هيئات شكلية أكثر من كونها مراكزَ مهمة للسلطة. فعلى المدى البعيد، يمكن أن تتسع «ديمقراطية الحزب الداخلية» إلى الصفوف العليا من الحزب لتشمل انتخابات تنافسية لأرفع المناصب مثل منصب رئيس الحزب. إن النتيجة المنطقية لهذه الأفكار المتعلقة بديمقراطية الحزب الداخلية، ستكون لمصلحة الحزب الشيوعي نفسه، إذ سيتفرع في النهاية إلى أجنحة مختلفة تتنافس لتدعم اللوائح الإيديولوجية. إذ من الممكن تخيل أن تجمعات «اليسار الجديد واليمين الجديد» غير الرسمية ستصبح في يومٍ ما أيضاً أطرافاً رسمية داخل الحزب.

كان هناك جدل عارم يتعلق بديمقراطية الحزب الداخلية قُبيل انعقاد مؤتمر الحزب لعام 2007؛ وذلك لأن الحزب الشيوعي الفيتنامي

-الذي تكوّنت بنيته عبر التاريخ على غرار بنية الحزب الشيوعي الصيني- قرر إجراء انتخاباتٍ تنافسية لانتخاب رئيس حزبه في وقت مبكّر من هذا العام. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني قرر أن لا يحذو حذوه هذه المرة، لكن مؤتمر الحزب السابع عشر بدأ يتحرّك في اتجاه المشاركة الواسعة. ووفقاً لما جاء في التقارير الصحفية، إن اختيار زعيم حزب شنغهاي شي يبينغ، بوصفه المرشح الأوفر حظاً الذي سيصبح خليفة لهيوجينتاو، قد تأثر باستطلاع آراء سري لمسؤولي الحزب الشيوعي. وعلى الرغم من أن هيو جينتاو كان يهيّئ نفسه لفوز لي كيكيانغ رئيس حزب لياونينغ، فقد مُني مرشحه المفضل بهزيمة نكراء في التصويت أمام شي يبينغ.

قد يكون هناك تأثيرعميق لأفكار يو كبينغ في الصين، إذ يقول: لو كان الحزب الشيوعي بلداً، فأعضاؤه الذين يبلغ عددهم 70 مليوناً سيجعلونه أكبر من المملكة المتحدة. ولكن يبدو أن مشروعه السياسي بعيد جداً عن الواقع. فمن الصعب تخيل أن مقاطعة بينغ تشانغ البعيدة والفقيرة ستصبح نموذجاً لمدن: شنغهاي وبكين وشنزن الرائعة. حتى الآن لم تَحْذُ حذوها أي مقاطعة من أصل 2499 مقاطعة أخرى. ليس هذا فقط، بل في واقع الأمر، يجب على الإصلاحيين السياسيين، مثل يو كبينغ، أن يجوبوا أكثر المناطق النائية في الريف الصيني للبحث عن تجارب في ديمقراطية القاعدة الشعبية، التي تظهر إلى أي مدى أصبح قاسياً مناخ نقاش الإصلاح السياسي داخل الصين. من المناقشات العامة لمثقفي الصين، لن تستطيع أن تخمن أنه في رحلة جوية تستغرق

أقل من ساعتين من شنغهاي هناك مجتمع صيني -مجتمع تدّعي الدولة الصينية أنه جزء مكمل للصين- لديه انتخابات متعددة الأحزاب، وحرية في التعبير، وثقافة متنامية عن حقوق الإنسان، والناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 30,000 جنيه في السنة. ولكن بسبب الحملة الدعائية الرسمية وحساسية التحدث عن الاستقلال التايواني، يُفضل أن يتحدث الباحثون، مثل يو كبينغ، عن التجارب المحلية داخل الصين، أكثر من التحدث عن دروسٍ مستقاة من تجربة تايوان.

إن مقاربة يو كبينغ التكنوقراطية كانت رمزاً لتلك الحقب. ففي السبعينيات، بنى الطلاب «جدار الديمقراطية» في بكين بابتكار ملصقات لشخصياتٍ كبرى تدعو إلى انتخابات حرة. وفي التسعينيات، كانوا يختلفون بشأن النظام السياسي الذي يجب أن تعتنقه الصين، حين تصبح في النهاية ديمقراطية؛ هل يجب عليها أن تتبنى النظام الرئاسي الأمريكي مع فصلٍ كامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ أم أن نموذج ويستمينستر للديمقراطية -مع حكومة ينتخبها مجلس النواب- سيكون مناسباً أكثر للوضع الصيني؟ وصوّت آخرون لنظامٍ هجين - ربما يقوم على النموذج الفرنسي. وقد بلغ هذا الجدل أعلى درجاته عند اندلاع المظاهرات الطلابية في ساحة تيانانمن عام 1989، فتمت مناقشة العديد من الإصلاحات. ولكن منذ حادثة التيانانمن، تلاشى أمل الصين تقريباً في المضي نحو الانتخابات المتعددة الأحزاب؛ إذ منعت وزارة الإعلام وسائل الإعلام من استخدام عبارات مثل «حقوق الإنسان» و«الحرية»؛ وحُظِرَت تقريباً النقاشات المتعلقة بفصل الحزب عن الحكومة.

ويوضّح يو كبينغ أن الجدل المتعلّق بالإصلاح السياسي في الثمانينيات -الذي ركّز على الانتخابات المتعددة الأحزاب والتحرر وفصل السلطات- أخذ يفسح في المجال لإصلاحٍ جديد أكثر تواضعاً. ففي الماضي، كان المثقفون مختلفين بشأن تسلسل عملية الإصلاح - هل يجب أن يتبع الإصلاح الاقتصادي الإصلاحَ السياسي، أم يجب أن يسبقه؟ لكنهم اليوم يتجادلون بشأن الهدف النهائي الذي ينبغي الوصول إليه.

إن عملية الإصلاح لن تتضح عبر موشور حقوق الإنسان والحرية، بقدر ما ستتضح عبر السؤال عن كيفية زيادة شرعية الحزب الشيوعي الحاكم. وبدلاً من محاولة تطوير نموذج صيني مختلف للديمقراطية الليبرالية، يبحث كثير من المثقفين عن نموذجٍ مغايرٍ تماماً لها.

الديمقراطية = الفوضى

«أنت تتحدث عن الديمقراطية كما لو أنها دينٌ يجب نشره في جميع أنحاء العالم. لكن الانتخابات لن تحل أي مشكلة من المشكلات التي تواجه الصين اليوم»، هكذا رحّب بي بان وي، نجم متألق صاعد في جامعة بكين، في لقائنا الأول، مقرّعاً إياي على اهتمامي الزائد بتجارب ديمقراطية القاعدة الشعبية، التي برزت في أنحاء الصين، ثم قال: «إن تجربة سيشوان لن تنتقل إلى أي مكان، فالقادة المحليون لديهم أهدافهم السياسية الشخصية: إنهم يودون أن تصبح أسماؤهم مشهورة، لكن تجربتهم لم تنجح. في الواقع، إن سيشوان هي المنطقة

التي تضم أكبر عدد من الاحتجاجات الشعبية، ولا يرغب في محاكاة تجربتها سوى عدد قليل جداً من المناطق الأخرى.

لسوء الحظ، ربما كان بان وي محقاً في هذا. ففي الثمانينيات والتسعينيات، زعم كثير من الباحثين أن الديمقراطية هي شرط ضروري لتحقيق تقدمٍ اقتصادي وسياسي أوسع، لا سيما أن كثيرين عدوها شرطاً سابقاً لتحقيق النمو الاقتصادي. ولكن في السنوات الأخيرة -ولا سيما بسبب نجاح الصين الاقتصادي- تزايد السؤال عن وجود هذا الرابط بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والسياسي. إن هذه النظرة الذرائعية للديمقراطية -بوصفها طريقاً لتحقيق الازدهار أو الاستقرار السياسي، بدلاً من أن تكون الديمقراطية هي هدف بحد ذاتها- هي التي سمحت لبان وي بمهاجمتها مباشرة. فهو يدعي أن الانتخابات لن تُصلح أي مشكلة من أكثر المشكلات الضاغطة في الصين، وهي ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، أو اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، أو اقتراب الاقتصاد في الريف من حافة الإفلاس، أو نقص الاستهلاك المحلي، أو الفساد المتغلغل في أوساط النخبة السياسية. وفي الواقع يعتقد بان وي أن الديمقراطية ستجعل الأشياء فعلاً أسوأ مما هي عليه: «فكلما أراد السياسيون الوصول إلى مزيد من الناخبين احتاجوا إلى مزيد من المال. فهم دوماً أشخاص أغنياء يقدمون المال مقابل الحصول على بعض الدعم من الحكومة. لذلك، عندما يتم انتخابهم، سيقوم الموظفون الحكوميون بخدمة المنتخَبين من ناحية، ومقدمي المال من ناحية أخرى». وهو يقول: إن القضية الضاغطة لمعظم الناس هي ليست

(مَن يجب أن يدير الحكومة؟) بل (كيف يجب أن تُدار الحكومة؟) كما يدعي أن الإصلاح السياسي يجب أن ينطلق من المشكلات الاجتماعية، لا من المبادئ الغربية أو العالمية.

لن يقبل معظم منظّري الديمقراطية محاولةَ بان وي للفصل بين كيفية إدارة حكومة ما وكيفية اختيار زعمائها: فكيفية إدارة الحكومة هي نتيجة حتمية لكيفية اختيار زعمائها. والشرعية التي تنتج عن الانتخابات ستدعم أي حكومة تحاول معالجة مشكلات الصين – على الصعيدين الداخلي والعالمي. مع ذلك، إن كره بان وي الشديد للديمقراطية يبدو أن له جذوراً أعمق من النزاعات الفكرية. فهو يدعي أن الديمقراطية تستحضر ثلاثاً من أكثر الصور المؤلمة في الذاكرة الصينية: انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الذي تبعه تحول غورباتشوف إلى الليبرالية السياسية؛ وما يُدعى بـ «الديمقراطية الشعبية» لثورة الصين الثقافية الخاصة؛ والخطر من وجود تايوان مستقلة.

لقد قدّم الاتحاد السوفييتي مخططاً مفصلاً لماو حين شرع في إنشاء دولة اشتراكية في الصين. إذ تم استيراد المؤسسات الحكومية والشعارات والرموز والأفكار بالجملة، وأُضيف إليها بعض الملامح الصينية الطفيفة فقط. وفي أثناء حقبة الحرب الباردة، كان لروسيا دوماً فضل تقني على الصين، ويبدو أنه قد كُتب لها أن تواصل أداء دور الأخ الأكبر للجمهورية الشعبية إلى الأبد. وفي عام 1991، تبيّن أنها نمرٌ من ورق.

عندما نُحّي غورباتشوف عن السلطة، وتفككت الإمبراطورية السوفييتية إلى أجزائها الأساسية، وزّعت الرأسمالية المنظمة (المافياوية) غنائم الاقتصاد، وقُسّم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بالتساوي بينها. لكن النخبة الصينية الحاكمة ليس لديها شك حيال السبب الذي أدى إلى حدوث هذا: فخطأ اعتناق الإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى تحرر البلاد على نحوٍ غير مدروس. وقد أقسم القادة الصينيون على ألا يرتكبوا الخطأ نفسه.

بل المؤلم أكثر هو ذكرى الثورة الثقافية التي أطلقها ماو عام 1966. هذه المحاولة لتطهير الصين من عناصرها البرجوازية، أغرقت البلاد في عقد من الفوضى العنيفة، وأصابت اقتصادها بالشلل، ودمرت بناها التحتية الاجتماعية، وأزهقت أرواح نصف مليون شخص على الأقل. فقد أمضى كثير من المفكرين الحاليين تلك الأيام العصيبة في الريف -مختبئين في المناجم أو المعامل أو المزارع- محرومين من طفولتهم ومن متابعة تعلّمهم، منذ وقت قريب، تناولتُ العشاء مع مثقف مدني صيني بارز، وهو ليبرالي بالفطرة، تابع تحصيله العلمي في الغرب، ولكن -بسبب معاناته في أثناء الثورة الثقافية- بات يخشى عواقب الديمقراطية؛ فوصفه لتجاربه ومعاناته في أثناء الثورة الثقافية، نموذج يحاكي تجارب أبناء جيله:

> عندما كنت شاباً، كنت شخصاً مثالياً جداً... وأردت أن أكون ثائراً نبيلاً. فقصدت الريف، وأمضيت هناك عشر سنوات، وأنا أعمل بجدٍ في أحد المعامل. لقد عملت حقاً بأعمالٍ قذرة،

وعرّضت حياتي للخطر. في بعض الأحيان، كان يوجد عشرة بثور في يدي. كنت أعتقد أن الفلاحين هم سادة التاريخ، وهم النبلاء الذين يجب أن نصلح أنفسنا لكي نصبح مثلهم (فأنا أنحدر من أسرة مثقفة). لكنني اكتشفت بعد حين أنهم مجرد بشر مثل بقية البشر. لقد رأيت جماعات من الطلاب يعذبون معلميهم حتى الموت، وذلك عقاباً لهم على إعطائهم درجات سيئة. وكان لا بد لي من أن أنظم مع زملائي مجموعة لحماية معلمينا من مثل هذه الهجمات. إذا تساهلتَ وفتحت الباب على مصراعيه سيتحول الناس إلى حشد من الرعاع لا يمكن ضبطه. لذا، فإن الأمل الوحيد هو الإصلاح من أعلى الهرم إلى القاعدة. هذا أمر صعب جداً، لكنه ليس مستحيلاً.

وفي أثناء الثورة المجيدة في إنكلترا والعصور الفيكتورية، كان هناك مصالح خاصة قوية، لكن أصحاب المصالح أدركوا أن الإصلاح كان في مصالحهم على المدى البعيد.

يخشى بان وي، أيضاً، من أن تلك الانتخابات ستخرج الجنّيّ ثانية من القمقم - محرضةً الفلاحين المُفْقَرِين على الطبقة الوسطى المتنامية في البلاد، ومسببة تفكيك البلاد إلى أجزائها الأساسية: فقد تحوّل الصراع الطبقي في الصين في السيتينيات والسبعينيات إلى حرب هوبسيان*؛ أي حرب الجميع على الجميع. حيث لا يحترم أو يقبل فيها أي طرفٍ من الأطراف المتصارعة أيَّ إجراءٍ قانوني أو لا يقرّ به، ولن يقبل فيها الخاسرون الاعتراف بالهزيمة عن طيب خاطرٍ، بل سيقاتلون

حتى النهاية الدامية.

على أي حال، إن تايوان هي التي أثارت لهجة بان وي الحماسية. فهذه الجزيرة التي تعدّها الصين مقاطعة منشقة، كانت تخضع لحكم استبدادي، بزعامة كومنتانغ المناهض للشوعية، مدة تقارب الخمسين عاماً، قبل إجراء انتخاباتها الرئاسية الحرة الأولى في عام 1996، مؤكدة بهذه الطريقة أن الثقافة والديمقراطية الصينية منسجمتان.

ولكن في مقابل هذا الدليل، يشير بان وي مراراً وتكراراً إلى أن الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي في البلاد سيؤدي إلى انهيار البلاد عبر تلك الانتخابات نفسها. ويتحدث عن فضائح الفساد الجديدة التي تورط بها الرئيس تشن شوي بيان وأسرته، وعن كيفية لحاق الصين بسرعة بركب الدول المجاورة في المجالات الاقتصادية، وعن سياسة مركّزة شديدة الخصوصية لهذه الديمقراطية الناشئة. ويدعي أن هذه الديمقراطية هي التي أدت إلى نشوء الوحدة القومية التايوانية. وما يجعل الصينيين مستائين حيال نظام تايوان السياسي، هو التخمين الصحيح للأمر؛ فهل كان التايوانيون سيصوتون للاستقلال لو لم يعيشوا تحت السيف المسلط (الداموكلين: كناية عن شخصية إغريقية أسطورية) للتهديد العسكري الصيني؟ ما يجب على تايوان يمكن أن

* نسبة إلى العالم السياسي والفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس الذي رأى الملكية المطلقة هي الوسيلة الوحيدة للسيطرة على المصالح الإنسانية المعارضة، وهي التي تضمن السعادة وحقوق حفظ الذات.

ينطبق على أقليات الصين جميعها؛ هل سيصوت سكان التيبت للحصول على الاستقلال؟ وماذا عن اليوغوروس الذين يعيشون في إقليم إكين جيان*؟ الصين مثل الاتحاد السوفييتي السابق أقرب إلى الإمبرطورية منها إلى الدولة القومية، وتُعد تجربة الاتحاد السوفييتي دليلاً على أن الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى تفكك الدولة. يعتقد بان وي وآخرون كثر من النخبة الصينية أن الديمقراطية تعني الفوضى: «في الغرب، هناك تقليد لسياسة القوة. لكنني لا أؤيد نظاماً سياسياً يشجع المصالح المختلفة على الدخول في صراعٍ سياسي، تحاول فيه كل فئة التمسك بالسلطة. لن يقبل الخاسرون في الصين هذا النظام البتة.

كان من الصعب أن أدرك إلى أي حدٍ كان حديثه نابعاً من غريزته بالحفاظ على الذات، أو إلى أي مدى هو نتيجة تأثره بالحملات الدعائية التي تشنها الحكومة بلا هوادة. في أي حالٍ من الأحوال، أجد صعوبة في تعرّف الديمقراطية الناشئة الحيوية، التي يبلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد عشرة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين، من ملحوظاته التي يبديها. فتايوان لديها كثير من المشكلات، لكن الاضطراب السياسي فيها لا يختلف عن الاضطرابات التي تعانيها بعض الديمقراطيات الناشئة الأخرى، كتلك الاضطرابات التي تقع في دول أوروبا الوسطى والشرقية. حتى إن فضائح الفساد المتعددة التي أحاطت بالرئيس وحاشيته، كانت إشارة إلى التحسن – ففي ظل الأنظمة الاستبدادية البالية، كان سيبقى أمثاله تحت حماية أمنية مستمرة. إنّ بسط حكم القانون، فقد لا يتمكن من مجاراة الديمقراطية في تايوان،

لكن البنية التحتية للديمقراطية وشفافية وسائل الإعلام الحرة، هي الترياق الفاعل للقضاء على الفساد.

الميرتقراطية (الحكم بالاستحقاق) مقابل حكم الأغلبية

يُعاتب بان وي الغربيين لإساءة فهم أنظمتهم السياسية؛ إذ يقول: «لنفترض جدلاً أن بلادنا تنعم بالاستقرار والازدهار بسبب الديمقراطية، لكننا نخلط بين الفوائد التي نحصل عليها من الديمقراطية، وبين تلك التي نحصل عليها من حكم القانون. ويزعم بان وي أنه لا حاجة لاجتماع الديمقراطية وحكم القانون (الحكومة الدستورية) -في الواقع، هما مثل: «ينغ» «ying» واليانغ «yang» في نزاع مستمر مع بعضهما. الديمقراطية هي إعطاء السلطة للشعب، لكن حكم القانون هو وضع حدود لتلك السلطة. إن الديمقراطية تُؤلف الحكومات، لكن حكم القانون ينظّمها. الديمقراطية تُعنى بصنع القوانين، وحكم القانون يهتم بإنفاذها. إن قاعدة دعم الديمقراطية توجد في أيدي المسؤولين الذين ننتخبهم -من برلمانيين ووزراء ورؤساء- لكن قوة حكم القانون تنبع من أفراد الشعب الذين لا يتم انتخابهم عن قصد- وهم موظفون مدنيون مستقلون وقضاة ومدققو حسابات. حين تكتسب الديمقراطية شرعيتها من الشعبوية (دعم مصالح الشعب) -أي الانتخابات والتصويت في البرلمان- يكتسب حكم القانون شرعيته من امتحانات الدخول ومراجعة الأداء: تتعلق الديمقراطية بالأغلبية، أما

* وهم أقلية عرقية يعيشون في الجزء الغربي من الصين.

حكم القانون فيتعلق بالاستحقاق».

بحسب بان وي، نستطيع نحن في الغرب أن نتمتع بكلا النظامين؛ لأننا وصلنا إلى مستوى من الحداثة والثروة المادية التي تسمح لهما بالتعايش جنباً إلى جنب، فيوازن أحدهما الآخر في توتر دائم. من ناحية أخرى، لا تمتلك الدول النامية تلك الرفاهية؛ لذا يجب عليها أن تختار أحد النظامين أو الآخر. إن كثيراً من الدول النامية، من يوغسلافيا، ورواندا إلى أنغولا ولبنان، قد اختارت الديمقراطية من دون حكم القانون. وقد كانت النتيجة هي الفوضى؛ واستغلت الأنظمة الشعبوية التوترات العرقية لوضع يدها على السلطة. ووفقاً لما يذكر بان وي، فإن إدخال الديمقراطية المبكر قد قوّض حكم القانون وعملية التحديث، مجبراً القادة على استغلال العاطفة الشعبية بدلاً من إجراء إصلاحات موجعة على المدى البعيدة. من جهة أخرى، يدعي بان وي أن عدداً قليلاً من الدول النامية، مثل سنغافورة وهونغ كونغ، تبنت حكم القانون من دون الديمقراطية، ولم تحصد سوى النجاح: فقد تنامت اقتصاداتها بثبات، وجذبت الاستثمارات، وقضت على الفساد، وأسّست وحدة قومية متينة.

لا عجب أن تهتم السلطات الشيوعية بفكرة بان وي عن «التجرد من أسطورة الديمقراطية» وفصلها عن حكم القانون. وبحسب رؤيته، فإن نظام خدمة مدني حيادي سيفرض القوانين بصرامة وبنزاهة، وسيقترح مشروعات قوانين تشريعية، وسيخضع إلى مراقبة مستمرة من قبل قضاة يصونون الدستور الصيني. وعلى الرغم من أن هذا

الأمر يبدو بعيد المنال، لكن بان وي لديه رؤية عن ديكتاتورية تشاورية متقدمة، لا تُجرى فيها أي انتخابات، ولكن يتم فيها اتخاذ القرارات من قبل حكومة متجاوبة، ملتزمة بالقانون، تلامس تطلعات المواطنين.

تغير مسار الديمقراطية الغربية

يتفق «اليساري الجديد» وانغ شاوغانغ مع بان وي على أن القيادة العليا في الصين تحاول أن تمهد الطريق لنموذجٍ جديد من السياسة، وهو «صورة مطابقة للغرب» قائم على حكم القانون ومشاركة المواطنين لا على الانتخابات. يزعم شاوغانغ أن جميع الديمقراطيات المتقدمة تواجه حالياً أزماتٍ سياسة: كتراجع المشاركين في الانتخابات، وانهيار الثقة في الزعماء السياسيين، وخسارة الأحزاب أعضاءها، وازدياد الشعبوية. ومثلما تحاول هذه الديمقراطيات إعادة بناء الثقة في العملية السياسية، يبحث القادة الغربيون أكثر فأكثر عن طرق جديدة للوصول إلى الجماهير -بتغيير قادة أحزابهم السياسية وإجراء الاستفتاءات. على المستوى القومي، فقد سبقت الاستفتاءات- كتلك التي جرت في فرنسا وهولندا حول الدستور الأوروبي - عودة الديمقراطية المباشرة. أما على المستوى المحلي، فيقوم المحافظون والمجالس المحلية على نحوٍ متزايد بتنظيم جلسات استماع عامة، وبإجراء الاستطلاعات أو بجمع «محكّمين مدنيين» لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مثيرة للجدل، تتعلق بقضايا تراوح من قرارات التخطيط الرئيسة إلى خطوط سير الحافلات. يزعم شاوغانغ أيضاً أن الانتخابات المتعددة الأحزاب في الغرب لاتزال هي الجزء الرئيس للعملية السياسية، ولكن تُكمّلها

مجموعة واسعة من أنماط التشاور الجديدة هذه.

ويدعي أن الصين ستقوم بالأشياء على نحوٍ مغاير؛ إذ تبحث الحكومة بحثاً متزايداً عن سبلٍ جديدة لإشراك الشعب في قراراتها الرئيسة المتعلقة بالسياسة. حيث أصبحت الاستشارات العامة، والاجتماعات، والاستطلاعات المتخصصة، جزءاً أساساً في صنع القرار الصيني. ويعتقد أن الأيام الماضية التي كان يتخذ فيها الزعماء الكبار، مثل ماو تسي تونغ أو دنغ شياوبنغ، قرارات خطرة بمفردهم قد ولت منذ زمنٍ بعيد. ستصبح «الديمقراطية التشاورية» في المستقبل جزءاً أساسياً من السياسة الصينية، إضافة إلى انتخابات القاعدة الشعبية التي تؤدي دوراً مكملاً لا دوراً محورياً.

هذه الفكرة وصفها لي بطريقة أبلغ فانغ يننغ، وهو عالم سياسي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، مستخدماً استعارة تتعلق بفن الطبخ؛ إذ شبّه الديمقراطية في الغرب بقائمة طعامٍ ثابتة لأحد المطاعم، حيث يستطيع الزبائن انتقاء هوية الطاهي، ولكن ليس لديهم أي رأي في الأطباق التي سيطهوها لهم، أما الديمقراطية الصينية فهي دوماً تستخدم الطاهي نفسه -الحزب الشيوعي- لكن الأطباق السياسية التي تُقدم يمكن اختيارها بحرية من القائمة.

أصبح فانغ نينغ، الذي اشتُهر في البداية عندما اشترك مع وانغ شياودونغ القومي المستقلّ في تأليف كتاب« طريق الصين في ظل العولمة»، صاحبَ نفوذٍ كبيرٍ. فقد ساعد في إعداد التقارير الرسمية

الحكومية المتعلقة بالديمقراطية عام 2005. وهو يشترك في معارضة بان وي للانتخابات التي يعتقد هو أيضاً أنها ستؤدي إلى تفكك الصين: «يأمل الغربيون أن ترتقي الانتخابات إلى مستوى الدائرة الانتخابية، لكنني أعتقد أن الانتخابات التنافسية يجب أن تبقى محصورة في القرى؛ لأنها ليست جزءاً من بنية السلطة». إلا أنه يعترف أن رغبته في حصر الانتخابات تحمّل الصين مسؤولية إيجاد طرقٍ أخرى لشرعنة قرارات سياستها: «السؤال المهم هو ليس استقلال السلطة القضائية، إنما هو تمتع الشعب بحق المشاركة». عندما سألته في: هل هناك أي أمثلة عن أفكاره؟ تحدث على أرض الواقع، حيث وجّهني إلى تجربة سياسية أخرى فازت بجائزة من يوكيبينغ، وقال: «إذا كنت تود رؤية مستقبل السياسية الصينية فاذهب إلى تشونغ كينغ».

تجربة تشونغ كينغ في المشاركة

يحاكي السقف الزجاجي المتموج لمطار تشونغ كينغ منعطفات سلسلة جبال وولونغ (التنين الأسود). ويشهد تصميمه المعماري الحديث على البحبوحة والطموح المتناميين لسلطة هذه المدنية. وتعزز لوحة إعلانات ضخمة رسالة كُتبت بالإنكليزية المبسطة: «تشونغ كينغ الآن تمتع بمذاق الشراب». معظم الشعوب الغربية لم تسمع عنها، ولكن نظراً لعدد سكانها الذي يبلغ 30 مليون مواطن، تعد تشونغ كينغ أكبر من اثنتين وعشرين دولة أوروبية من أصل سبع وعشرين دولة من دول الاتحاد الأوروبي. ويزداد عدد سكانها بمعدل 500,000 نسمة سنوياً. تقع المدينة في حضن الهضاب الواقعة عند ملتقى نهري يانغتز وجالين

جيانغ، وتمثّل جسراً يربط بين ماضي الصين ومستقبلها. يأتي كثير من الصينيين إلى هنا لزيارة «جوو غونغ غوان»، البيت المتواضع الذي عاش فيه الزعيم الشيوعي «شو إن لاي» (أحد أعضاء الحزب الشيوعي الأوائل، ورئيس وزراء ما بين عامي 1949-1976). وزوجته من عام 1939 إلى عام 1947. من أجل نشر صحيفة سرية وتنظيم صفوف المتمردين لقتال اليابانيين. لكن على بعد بضع دقائق فقط، يلوح طيف مستقبل الصين، بوصفه مزيجاً بين روما (بقدمها) ومانهاتن (بحداثتها)، حيث تمتد تشونغ كينغ في غابة من ناطحات السحاب تتسلق منحدرات التلال المحيطة بها، وتضيء سماء الليل لتبدو كمجرة بألوانٍ حمر وخضر وصفر تتلألأ منبعثة من ساحة الاستقلال، حيث شُيد نصب تذكاري عام 1950، لتخليد ذكرى انتهاء الحرب مع اليابان.

تسعى تشونغ كينغ لكي تصبح مخبراً حياً للأفكار، التي يصفها بان وي ووانغ شاوغانغ وفانغ نينغ بأنها: تعزز حكم القانون، وتستشير عامة الشعب بالقرارات المهمة. يترأس هذه العملية لي ديان شون، مدير مكتب الشؤون القانونية التابع لحكومة المدنية، وهو شاب نشيط ببزة أنيقة وربطة عنق فاقعة اللون، لم يتجاوز الأربعين من عمره، رُقي اثنتي عشرة مرة في الأربع عشرة سنة الماضية، متنقلاً بالعمل ما بين المجلس الحكومي وحكومة شنغهاي ومدرسة الحزب المركزية، قبل أن يستقر في منصبه الحالي (قال لي أحد رجالات الحزب المتقاعدين على العشاء على سبيل المزاح فقط: إن عدت لمقابلته ثانية، فعلى الأرجح سيكون قد غادر المكان). استقطب لي ديان شون حوله مجموعة من الأشخاص الناجحين المتحمسين الذين يتمتعون بثقافة عالية: جميعهم يحملون

شهادات في القانون، وبعضهم قد خبر العيش في الخارج، وأحدهم متحدث جيد للغة الإنكليزية.

أطلعني لي ديان شون بكل فخرٍ على المادة الجديدة لقانون حرية الإعلام، وعلى قانون المساءلة الذي يسمح بمحاسبة الرؤساء المحليين للمكاتب الحكومية، والتحقيق معهم إذا اتخذوا قرارات مشبوهة. لكن أحد أهم الإجراءات المثيرة التي قدمها فريقه، هو قرار جعل جميع أقطاب الحكومة المهمة يخضعون لجلسات الاستماع العامة – شخصياً على شاشة التلفاز وعلى الإنترنت. وقد نُظمت حتى الآن أكثر من 600 جلسة استماع عامة تضم 100,000 مواطن – تتعلق بالتعويض للفلاحين الذين صودرت أراضيهم؛ وبالحد الأدنى للأجور؛ وبتحديد أسعار الخدمات العامة مثل المياه، والكهرباء، والغاز الطبيعي، والطرقات، والجسور، والتعليم، والصحة العامة، والنقل العام، ومعالجة الصرف الصحي والقمامة.

تفخر السلطات بجلسات الاستماع العامة المتعلقة بأسعار بطاقات السكك الحديدية الكهربائية، التي شهدت انخفاضاً في الأجور من 15 إلى 2 يوان فقط. ومثال آخر كان عن جلسة استماع تتعلق بالألعاب النارية، التي جرت قبل مهرجان الربيع الماضي الذي رفع الحظر العام الذي كان قد فُرض إثر حادثة مروّعة قبل بضع سنوات وأيّد نظام الترخيص. يدعي لي ديان شون قائلاً: «إن لم تستطع أعمال التحديث الحكومية أن تواكب التطور الاقتصادي، فسيكون هناك كثير من المشكلات»، ويضيف: «نحن بحاجة إلى تقديم مزيد من المزايا والحقوق

لجميع أفراد الشعب؛ وإلى الاستفادة من بعض التجارب المتقدمة في الخارج». لقد استقطبت تجربة تشونغ بينغ اهتماماً وطنياً. هناك 60,000 قصة تزخر بها مواقع الشبكة في جميع أنحاء البلاد تتحدث عن هذه التجربة. وقد أخبرني لي ديان شون أن «القيادة العليا»(أي اختصاراً للرئيس هيو جينتاو، ورئيس الوزراء ون جياباو، وأعضاء المكتب السياسي للحزب) دعته ليقدم شرحاً مفصّلاً في مقر الحزب الرئيس في جونغ نان هاي، وأن هناك مدناً أخرى في أنحاء مختلفة من الصين قد اقتدت بهذه التجربة.

تعد تشونغ بينغ مدينة استثنائية، فحجمها الهائل –حتى وفق المقاييس الصينية، 30 مليون نسمة رقمٌ هائل– يعطي تجاربها في مجال التشاور العام أهمية وطنية. لكن القوة الحقيقية للتشاور العام –بوصفه بديلاً للانتخابات– يمكن أن نكتشفها على نحو أفضل من تجارب أصغر في واحدة من أكثر المناطق ازدهاراً في الصين. ومن أهم هذه التجارب، تجربة طُبقت في دائرة جوغوا الانتخابية في مدينة ون لينغ الواقعة في المقاطعة الشرقية الغنية لجيجيانغ.

إن ما جعل عملية التشاور في جوغوا تجربة فريدة –ليس فقط في الصين بل في العالم– كانت في الحقيقة أنها استخدمت آلية جديدة تُدعى «الاقتراع التشاوري»، المتعلق باتخاذ قرارات الإنفاق المهمة. هذه الطريقة، هي من بنات أفكار عالم سياسي من ستانفورد يُدعى جيمس فيشكن، وقد صُممت لمساعدة صناع السياسة على استشارة مواطنيهم[2]: «إنها ترجع إلى أحد أنماط الديمقراطية التي تختلف

تماماً عن الأسلوب الغربي الحديث للمنافسة الحزبية - أي أسلوب أثينا القديمة. ففي أثينا، كان يتم اختيار جماعات تشاورية صغيرة بالقرعة؛ لاتخاذ قرارات عامة مهمة، بوصفها جزءاً من الأعمال الرسمية للحكومة.

يهدف الاقتراع التشاوري إلى حل أي معضلة تواجهها سلطات كسلطات تشونغ بينغ أو زيغيوا. من ناحية أخرى، إذا نظّموا استشارات كتلك التي تجرى في تشونغ بينغ، فسيظهر معظم أصحاب النفوذ فقط، وسيعمدون إلى تمثيل مصالحهم الخاصة، لكنهم ليسوا بالضرورة ممثلين لجميع أبناء شعبهم. ومن ناحية أخرى، إذا حاولت تشونغ بينغ أن تستشير السكان مباشرة عبر استطلاعات الرأي، فستجد السلطات أن المواطنين لا يعلمون سوى قدر قليل جداً عن تفاصيل بعض القضايا السياسية. ونتيجة لذلك، فهم سيلجؤون على الأغلب إلى انتقاء الخيارات بطريقة عشوائية، بدلاً من وضع الإشارة الصحيحة على مربع «لا أعلم» الموجود في استطلاع الرأي. لذا، يحاول الاستطلاع التشاوري أن يحلّ هذه الأحجية عن طريق الاختيار العشوائي لعينة من السكان، ثم إشراكهم بعد ذلك في عملية التشاور مع الخبراء قبل أن يُطلب منهم التصويت على قرارات الخبراء. لقد اتبعت زيغيوا هذه الآلية لتتخذ قراراتٍ تتعلق بكيفية إنفاق 40 مليون يوان من ميزانية «الأشغال العامة» الخاصة بها. حيث دُعي مئتان وخمسة وسبعون شخصاً -جرى اختيارهم عشوائياً- للمشاركة في تجربة تحمل عنواناً مثيراً هو «الحديث الديمقراطي الصريح من القلب إلى القلب». وافق هؤلاء المواطنون على قضاء يومٍ كامل لإطلاعهم على محاسن

ثلاثين مشروعاً إنشائياً محتملاً ومساوئها -من محطات معالجة مياه الصرف الصحي والمتنزّهات إلى الطرقات وساحات المدينة الجديدة- مقابل حصولهم على بطاقة مجانية لركوب الحافلات و50 RMB (أي ما يعادل 3.30 جنيهات إسترلينية). وفي نهاية اليوم، طُلب منهم أن يخفّضوا قائمة الرغبات إلى اثني عشر مشروعاً، بحيث تستطيع الحكومة أن تتحمّل نفقات إنشائها. ومن ثَمَّ عُرضت قائمة رغباتهم على مجلس الشعب المحلي الذي صوّت بإجماعٍ على تنفيذ الخطة.

حتى الآن، لا تزال تجربة زيغيوا تجربة فريدة، لكن فيشكن والعالم السياسي الصيني هي باوغانغ، الذي نصح حكومة زيغيوا باتباع آليات التشاور، يعتقدان أن «الديمقراطية التشاورية» يمكن أن تقدّم نموذجاً واضحاً للإصلاح السياسي في الصين: «فهي تبين كيف تستطيع الحكومات، مع عدم وجود منافسة حزبية أو أي مؤسساتٍ تقليدية للديمقراطية النيابية على غرار تلك المطبقة في الغرب، أن تحقق، على أعلى مستوى، اثنتين من القيم الديمقراطية الأساسية في وقت واحد؛ هما التشاور والعدالة السياسية».

حكم القانون أم حكم الشعب؟

كان هناك تقدّم أقل وضوحاً في القيم الديمقراطية الأخرى لا سيما حرية التعبير وحرية التّجمع، أو تلك القيمة التي يشجعها بان وي بشدة، ألا هي حكم القانون.

على مر القرون، أصبح تقديم الالتماسات لأصحاب النفوذ بديلاً

عن القيام بالإجراءات القانونية المطلوبة في الصين -هذا النموذج يعود إلى العصور الإمبراطورية، لكنه لا يزال رائجاً حتى اليوم. عندما خرجت عائداً من لقائي مع لي ديان زوان في أحد الأبنية الحكومية في تشونغ بينغ عام 2006، التقيت مصادفة السيدة وانغ. كانت ترتدي أفضل ما لديها من ثياب -سترة وتنورة أنيقتين وحذاءً لامعاً، وتضع مسحة من أحمر الشفاه- لأنها كانت تريد أن تخلف انطباعاً جيداً. أخبرتني أنها استيقظت في الصباح الباكر -كعادتها كل يوم- لكي تدرك الموظفين وهم في طريقهم إلى مكتب الشؤون البلدية في تشونغ بينغ. كانت واحدة من حشدٍ صغيرٍ -جميعهم مسنّون ومتأنقون- يقف مقابل مدخل بناء البلدية. كان معظمهم مذيعين سابقين سُرّحوا من وظائفهم -بعد عملهم من أجل الحزب طوال ثلاثين عاماً- بتعويضٍ قدره 4,000 رنمينبي renminbi فقط. كانوا يريدون المطالبة بمزيد من المال تعويضاً لهم، وبإحداث «مؤسسة لرعاية المسنين» تدفع مكافآت مجزية للمتقاعدين. فتحوا ملفاتهم الممزقة وهم يمسكونها بإحكام، وأروني الطوابع الرسمية التي تشير إلى أن شكواهم قد قدمت. بعضهم ماانفك يلتمس التعويض منذ أربع سنوات، ويأتون على نحوٍ منتظم؛ للمشاركة في التظاهر خارج مكتب البلدية. حتى إن السيدة وانغ قد ذهبت بنفسها ثلاث مرات إلى بكين؛ لكي تقدم التماسها للحكومة المركزية، لكنها لم تتلقَّ رداً هي ولا شكاوى المحتجّين الآخرين؛ يبدو أن السلطات قد أصبح لديها مناعة من هذا الدوي المنخفض الذي يصدره المحتجون خارج مكاتبها.

كانت مظاهرة السيدة وانغ هي واحدة فقط من 250 مظاهرة تحدث على هذا النحو كل يوم في الصين؛ إذ تظهر إحصائيات وزارة الأمن العام أن هذه الأحداث التي تُدعى «بالأحداث الجماهيرية» – التي تضم الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصامات، وإعاقة حركة المرور، والاستيلاء على المباني– [4] قد ازدادت عشرة أضعاف فقط في أثناء عقد من الزمن: من 8,700 في عام 1993 إلى 87.000 في عام 2005. كذلك تزايد عدد المتظاهرين أيضاً: من معدّل عشرة أشخاص في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على الخمسين متظاهراً حالياً. ففي النصف الأول من عام 2005 [5] كان هناك سبع عشرة تظاهرة ضمّت أكثر من عشرة آلاف شخص، لم تكن جميعها سلمية أو ذات طابع ودّي. في النصف الأول من العام 2005 أصيب 1.700 شخصٍ وقُتل مئة آخرون في هذه المظاهرات المنظّمة. وقد كانت مشاعر الظلم والاضطهاد هي الشرارة التي أشعلت فتيل هذه المظاهرات: لتأمين شروط عمل أفضل، وللمطالبة بأجورٍ ورواتب تقاعدية وتعويضات غير مدفوعة. وقد أظهر تقرير صادرٌ عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن 40 مليون مزارع[6] قد صودرت أراضيهم لشق الطرقات، وبناء المطارات والسدود والمعامل أو لصالح صفقات شراء الأراضي الخاصة. كل عام، يفقد[7] مليونا شخص آخرون منازلهم وأراضيهم لفتح طريق أمام تطورات جديدة (عبر صفقاتٍ كثيراً ما يملأ قادة الحزب جيوبهم على حسابها).

ففي بلد يخضع نظامه السياسي لأهواء المسؤولين الحزبيين، غالباً

ما تُحل هذه الأحداث في الشوارع. لكن التوجس من حدوث اضطراب هو الذي يدفع منظّري «الديكتاتورية التشاورية» للتفكير في نظام الالتماس، الذي يستخدمه الصينيون لرفع مظالمهم منذ العصور الإمبراطورية. لذا، يطالب بان وي الصين باستبدال حكم القانون «بحكم الشعب» الفاسد والمشبوه. ويأمل أن تقوم الصين بذلك عبر فصل السياسة عن الحكومة، وإنشاء مؤسساتٍ حكومية، وسلطات قضائية مستقلّة تماماً، إضافة إلى إدارة لمكافحة الفساد. لكنه عندما يشدد على كيفية حدوث هذه التغييرات الجذرية، يصبح بان وي أقل إصراراً كثيراً.

لا يزال هناك طريق طويل يجب أن تقطعه الصين قبل أن تطور حكم القانون - بالتأكيد لن تتحقق رؤية بان وي طالما بقي الحزب الشيوعي أعلى من القانون. لكن بان وي يشير إلى إحراز بعض التقدم، فالصين هي إحدى دول الحزب الواحد التي تسمح لمواطنيها بمقاضاة الدولة في المحاكم. فقد ارتفع عدد الدعاوى القضائية على الحكومة، التي يقدمها المواطنون، ضد الحكومة من 10,000 قضية قبل خمس سنوات إلى 100,000 قضية في السنة الماضية. ثم إن نسبة القضايا التي يكسبها المواطنون، قد تغيرت أيضاً على نحو جوهري - من أرقام أحادية إلى ما يزيد على 40 في المئة. وبحسب ما يذكر بان وي، فإن نوعية الإجراءات القضائية تتحسن شيئاً فشيئاً: «قبل خمسة عشر عاماً، كان معظم القضاة إما مسؤولين متقاعدين أو ضباطاً عسكريين. أما اليوم، فيخضع جميع القضاة للتدريب القضائي».

يبدو أن الحكومة قد أدركت أن تطوير الأساليب الدستورية للتعامل

مع مظالم المواطنين يمكن أن يساعد في استقرار الدولة أكثر. فلو كان هناك نظام للتعويض القانوني، كان يمكن التعويض للمواطنين في حال المرض، بدلاً من معاقبتهم على قيامهم بالمعارضة. وهذا يساير مقاربة السلطات التي اصطلح على تسميتها: «المقاربة المرنة» للاعتراف بالشكاوى الحقيقية التي يقدمها الناس العاديون، ومعاقبة زعماء الفتن في الوقت نفسه. وقد تدخّلت القيادة العليا عدة مراتٍ في قضايا مهمة أثارت الرأي العام. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل عام 2005. تدخل رئيس الوزراء ون جيا باو شخصياً لإيقاف بناء سدٍ على نهر نوجيانغ، في جيجيانغ، وسُمح للعمال بالتفاوض على نحو جماعي مع أرباب عملهم؛ وفي ين تشوان جرى وقف إضراب عارم عبر تسوية غير اعتيادية مع الحكومة. حتى الآن، كانت الاحتجاجات حوادث محلية معزولة – وقد نجح الرئيس هيوجينتاو ورئيس الوزراء ون جياباو في تجنب النقد المتعلق بفساد السلطات المحلية؛ الأمر الذي مكنها من الوقوف إلى جانب الطرف الضعيف؛ لكن هذا قد يوجد تحدياً أكبر على المدى البعيد.

لمن حكم القانون؟

إن الجدل القائم حيال الإصلاح السياسي يشبه ذلك المتعلق بالاقتصاد، وأحياناً يؤدي إلى تحريض اليسار الجديد على اليمين الجديد. على الرغم من أن بعض أعضاء اليمين الجديد هم ديمقراطيون صادقون، لكن كثيراً منهم يركزون أكثر على تعزيز حكم

القانون؛ لتقليص حجم الدولة والحد من تأثيرها في السوق. أما في اليسار، فهناك دعم أكبر للانتخابات، بوصفها أسلوباً يمنح الحكومة الشرعية الاضطلاع بمسؤولياتها حيال المصالح المكتسبة بوصفها حقوقاً، وإعادة توزيع الثروة. وهم يخشون من أن تؤدي الديكتاتورية التشاورية إلى نموذج سياسة استهلاكي (هادف إلى حماية مصالح المستهلكين) مُفْقِرٍ وضعيف.

يزعم «اليساري الجديد» وانغ هوي أنه سيكون من المستحيل تطوير خطط «اليسار الجديد» دون وجود إصلاحٍ سياسي أوسع؛ لأن الأغنياء الجدد في الصين يُحكمون قبضتهم على السياسة، قائلاً: «أنت تحتاج إلى الديمقراطية؛ لتساعد الدولة على أخذ المال من أصحاب المصالح الخاصة، واستخدامه لمصلحة المنفعة العامة. وفي التسعينيات، كان هناك انقسام بين السوق الحرة والدولة التسلطية. وقد اعتقد الناس آنذاك أن الإصلاحات الاقتصادية كانت جارية، وأنه يمكننا إصلاح الدولة فيما بعد، لكننا الآن نرى أن كثيراً من المشكلات التي نواجهها اليوم هي نتاج الإصلاحات الاقتصادية، ونحن نحتاج إلى إصلاحٍ سياسي لمعالجتها.

بان وي، صاحب التوجهات السياسية الأقرب إلى «اليمين الجديد» يعترف أن تأييده لحكم القانون يظهر سياساته المؤيدة للسوق: فالديمقراطية تترسخ بالإيمان بالإنتخابات النهائية لقادة «صالحين»... وحكم القانون يترسخ بعدم الثقة «بالأشخاص» إنه لا يثق بأي أحد يمسك بزمام السلطة. لذلك فالسمة الأساسية لنموذج بان وي ستكون حكومة مصغرة جداً، دورها الأساسي هو إنفاذ القوانين

بدلاً من سنها؛ لأن عمليات المراقبة والموازنة ستجعل من الصعب جداً تمرير أي قوانين.

من ناحية أخرى يدعي وانغ هوي أنه لن يكون هناك أي معنى لحكم القانون دون وجود الديمقراطية، ويقول: إنه في كل عام تسن مجالس الشعب مئات القوانين التي لا تُحدث أي تأثير على الإطلاق: «نحن جميعاً نؤيد حكم القانون، لكن قوانين مَنْ تلك التي سيتم الإصغاء إليها؟ قارن بين قانون العمل وقانون الملكية الفكرية. كلا القانونَين بقيا قيد الدراسة عقداً من الزمن، إلا أنه لم يحدث أي شيء فيما يخص قانون العمل، في حين تحدث أمور كثيرة في قانون الملكية الفكرية. فمن دون المشاركة الشعبية، لن يتم الإصغاء إلاّ إلى مصالح لمصالح رأس المال». في الواقع، إن الأمر دقيق جداً؛ لأن الطبقات الوسطى الغنية تخشى على ممتلكاتها التي يمكن أن تستولي عليها الجماهير غير المتحمسة للديمقراطية.

العلم والديمقراطية

يتحدث كثير من المراقبين عن السياسة الصينية كما لو أنها كانت مجمّدة طوال الثلاثين سنة الماضية، في حين تغيّر كل شيءٍ حولها. في الحقيقة، إن سياسة الصين قد تغيرت تقريباً بقدر ما تغير الاقتصاد – لكن ليس في الاتجاه الذي يريح الغرب. حيث نشأ مكان الديمقراطية الليبرالية التي كان يتوقعها الغرب، نموذج مختلف ومعقد من الديكتاتورية.

يحاول وانغ شاوغوانغ أن يبرهن أن السياسة الصينية اليوم قد تغيّرت تقريباً عما كانت عليه في عصر ماوتسي تونغ ودنغ شياوبنغ. فعصر «رجال السياسة الأقوياء»، الذي كان فيه الحكام يتخذون القرارات بأنفسهم، قد فسح المجال لنمط آخر من صناعة القرار السياسي، الذي أصبح معرضاً على نحو بارزٍ لسيطرة الخبراء ووسائل الإعلام، وللرأي العام (الذي يتدخل عادة عبر استطلاعات الرأي). فعلى سبيل المثال، ضمّ البحث الذي كلّف به رئيس الوزراء ون جياباو أكثر من مئة مؤسسة أكاديمية لدراسة خطته الخمسية الحادية عشرة – تشمل موظفين من جميع فروع الحكومة المركزية والمحلية. إن التعابير التي يفضّل الحزب الشيوعي إطلاقها على هذا النمط السياسي، هي أنه «علمي» «وديمقراطي»، ولكن لا شك في أننا في الغرب سندعوه «بالتكنوقراطي*» لأنه يمنح السلطة للخبراء التقنيين، بدلاً من أن يمنحها للشعب أو للزعماء السياسيين.

لقد أشار المراقبون الغربيون إلى بعض هذه التغيرات. يقول وانغ شاوغوانغ: «إن الإطار التحليلي الغربي للنظام التسلطي هو عاجز تماماً عن وصف هذه التغيرات المعقدة في السياسة الصينية. فقبل عشرات السنين، أُطلق عبثاً لقب «عصور أمراء الحرب» على الصين منذ أواخر عهد كينغ إلى بداية الحكم الجمهوري، أي في ظل حكم جيانغ جياشي، وماوتسي تونغ، ودنغ شياوبنغ، وجيانغ زيمين. لقد أحدثت السياسات الصينية تغيرات جذرية هزّت العالم في هذه المرحلة، لكن اللقب الذي أُطلق عليها[8] لم يُحدث أي تغيير على الإطلاق».

أما السبب الذي دعا بعض الغربيين إلى الاعتراف بتغيرات النظام السياسي في الصين، فهو أن الإصلاحات قد جرت من أجل المحافظة على دولة الحزب الواحد، لا لتبني نظام الديمقراطية الليبرالية. ويعمد المنظرون الغربيون إلى اللجوء إلى نظريات موثوقة، ليوضحوا لماذا يُعدّ تحوّل الصين إلى النظام الديمقراطي أمراً حتمياً؛ منهم من يقول: إن الصين ستصبح ديمقراطية عندما يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها إلى 5,000 دولار أمريكي؛ ويعتقد آخرون أن نهوض الطبقة الوسطى في الصين سيجعل الديمقراطية أمراً لا يقاوم؛ وآخرون أيضاً -مثل ويل هيوتن- يقولون: إن الحاجات الأساسية لبناء اقتصاد حديث متطوّر (يتمتع بحرية البحث والتحقيق، وبتدفق حر للمعلومات، وبحكم القانون) ستجبر الصين على الاختيار بين المضيّ نحو الانهيار الاقتصادي أو التحول إلى النظام الديمقراطي؛ أخيراً، هناك المدرسة الفكرية التي تعتقد أن نهوض المجتمع المدني سيصحب في أعقابه الليبرالية السياسية.

قد تثبت هذه النظريات صحتها على المدى البعيد. لكن الادعاء أن التغيير السياسي سيفضي فقط إلى اتجاه واحدٍ، قد أعمى كثيراً من المراقبين عن التغيرات السياسية الاستثنائية التي أنجزتها الصين. فبعد مضي ثلاثة عقودٍ من الإصلاح، قامت الصين بتحسيناتٍ ثابتة لتطوير حكم القانون وحرفية قوتها العاملة، لكنها لم تطوّر سوى بضعة مبادئ تتعلق بالديمقراطية الليبرالية. لقد تمكنت السلطات الصينية بسهولة مدهشة من تبني أي إصلاحٍ سياسي يساعد على ترسيخ قوة

* الحكم التكنوقراطي: (م) حكومة الفنيين، وإدارة المجتمع من قبل المختصين التقنيين بوجه خاص.

الحزب الشيوعي الحاكم.

وقد تجلت صحة هذا الأمر عند مجيء الإنترنت أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. فالشبكة الإلكترونية هي إحدى القوى التي ساعدت على تغير الصين. لكن الصين في الحقيقة هي التي غيّرت الإنترنت؛ وذلك بإجبار عمالقة الشبكة، مثل غوغل ومايكروسوفت وياهو، على اللعب وفق قوانينها؛ فمعظم الديكتاتوريات تعتقد أن الشبكة الإلكترونية تشبه حالة الطقس؛ أي أنك تستطيع أن تغطي نفسك عندما تمطر السماء، لكنك لا تستطيع أن تتحكم في فصول السنة. فعلى سبيل المثال، أقفل زعيم زيمبابوي روبرت موغابي المواقع الإلكترونية المحلية عندما انتُقدت الحكومة -وهذا يشبه فتح المظلة- لكن أسلوبه الأخرق في الترهيب لم يحدث أي تغير في تدفق المعلومات من البلد وإليه.

كذلك حاولت بورما وإيران وفيتنام وتونس بناء جدار حماية لبلدانها، لكن نظام حمايتها كان أشبه بالغربال لا بالحاجز. لكن المملكة العربية السعودية كانت أكثر نجاحاً في هذا المضمار، حيث جعلت كل اتصالات الشبكة الإلكترونية تمر عبر مزودٍ واحدٍ، وحجبت المواقع التي تسيء إلى رجال الدين لديها بوصلة شبكية تصف المحتوى بأنه غير إسلامي. «لكن حجم الصين أكبر ستين مرة من حجم المملكة العربية السعودية، ويجمع الخبراء على أنه من المستحيل التحكم بالحجم الهائل للاتصالات. غير أنها نجحت في هذا التحدي، حيث سخّرت الأشخاص والأموال والتقنيات لحل هذه المشكلة. تتحدّث الروايات المخيفةعن قوة الشرطة الإلكترونية التي يبلغ عددها 100,000 موظف يعملون على تنظيف الشبكة، وحجب المواقع وفحص رسائل البريد

الإلكتروني. ربما يكون هناك مبالغة في الأرقام، لكن المحللين يتفقون على أن فرق علماء الحاسوب تدير جدار حماية بأربعة أنواعٍ مختلفة من الفلاتر على الأقل.

معظم التعليق على هذه الرقابة يوحي بأن الصين دولة ستالينية محصنة بستار حديدي ضد الأحداث العالمية، بوساطة «جدار نار الصين العظيم». لكن المقارنات بينها وبين روسيا وأوروبا الشرقية في التسعينيات مضللة. حيث كانت حكومات الكتلة السوفييتية تشاهد وقد أُسقط في يدها عالم دعايتها الرمادي، حيث طغت عليه الصور الملونة للحياة الأفضل في الغرب. كانت الصين، من ناحية أخرى، قد أصبحت جزءاً من العالم الرأسمالي. فهي تزخر بالمعلومات والمنتجات وجميع كماليات المجتمع الاستهلاكي. ومع كل عام، يزداد عدد الناس الذين يودّون الحصول على هذه البضائع الجذابة.

إن تدخل الصين يستهدف بإحكامٍ شديد القضايا التي يمكن أن تقوض نظام الحكم. فمزودات الإنترنت تراقب على نحوٍ أساسي المحرمات السياسية الدائمة، وهي: المقالات التي تتحدث عن التيبت، وتايوان، وساحة تيانانمان، وطائفة فالون غونغ الدينية، بالإضافة إلى الآراء التي تنتقد حكم الحزب الشيوعي. هذا النوع من الرقابة لا يهدف إلى حجب الصين عن العالم، لكنه يركز على الجدل السياسي تركيزاً محكماً. على سبيل المثال، تقدر غوغل أن أقل من 2 في المئة من الأبحاث على الشبكة الإلكترونية ستتأثر بالرقابة.

ولا تقلق السلطات بشأن المعلومات التي تدخل إلى البلاد من الخارج بقدر ما تقلق بشأن تحدّث مواطنين صينيين بعضهم مع بعض. إن القوانين

المفروضة على حرية التجمّع في الصين هي قوانين قاسية ومشددة، فالجمعيات الخيرية والاتحادات التجارية والجماعات الدينية، تخضع لرقابة محكمة، ثم إنها تحظر بين حين وآخر. إن الوحشية التي قمع بها الحزب الشيوعي طائفة فالون غونغ النباتية المعتدلة، أصابت كثيراً من المراقبين في الخارج بالإرباك. لكن بكين لا تخشى فقط من مضمون تجمعاتهم، إنما تخشى من مجرد اجتماعهم أياً كان. إن تاريخ ثورات الصين، التي نظمتها جمعيات سرية وطوائف دينية، قد علّم الحكومة أن تكون حذرة. وهاجسها الأكبر هو أنه في بلد تكون فيه التجمعات السياسية محدودة تستطيع الشبكة أن تقدم مكان تجمّعٍ افتراضياً للجماهير؛ كي تنظم صفوفها.

إن جدار الحماية العظيم مليء بمواضع ضعف. فعلى سبيل المثال، عندما أُغلق موقع ميشيل أنتي لنشر المدونات الإلكترونية المعارضة، نُسِخ محتواه ووُزِّعَ عبر الشبكة، ثم إن كثيراً من الصينيين يلجؤون إلى عالم الصور الرقمية التي يمكن إرسالها عبر الهواتف المحمولة أو عبر مرفقات رسائل البريد الإلكتروني، متجنبين بذلك عمليات التصفية التي تجريها الرقابة. وآخرون يتبادلون الرسائل فيما بينهم بلغة مشفرة مستفيدين من القصص كاستعارات على لوحات الرسائل. غير أن الحكومة لا تزال حتى الآن قادرة على مواكبة التقانة الحديثة - واستخدامها لتطوير سياساتها الخاصة.

هل الديكتاتورية التشاورية بديل حقيقي؟

التساؤلات الكبرى التي تطرح نفسها هي هل يستطيع الحزب الشيوعي

أن يستمر في التكيف؟ هل تستطيع الديكتاتورية التشاورية أن تثبت أنها بديل حقيقي للديمقراطية الليبرالية؟ لا شك في أن السلطات ترغب في تجريب كل أدوات التجديد والابتكار السياسي.

في بينغ تشانغ، كانت السلطات مستعدة لممارسة ديمقراطية أكبر داخل الحزب. وفي تشونغ بينغ تخلّت عن جزءٍ مهمٍ من السلطة القضائية وسمحت بالاستماع إلى أصوات جماهير الشعب. وفي زيغو، عرضوا نموذجاً آخر للحكومة عبر مجموعة تمثيلية. يبدو أن المعيار الرئيس الذي يوجّه الإصلاح السياسي يقضي بعدم تهديد احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. بإمكانك أن تدعو هذه التجارب «بأيّ شيء ما عدا الانتخابات الوطنية».

هل بوسع صيغة أخرى أكثر استجابة من صيغ الحكم الاستبدادي أن تتطور، فتتحول إلى إطار شرعي راسخ للحكومة؟ إن السبب الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد السوفييتي الموجه، هو عجز المنظمين عن جمع المعلومات الكافية لتوزيع الموارد على نحوٍ فاعل، وعدم تمكنهم من تحفيز الشعب لمضاعفة حجم الثروة. هناك حكمة تقليدية تقول: حين تصبح المجتمعات أكثر تعقيداً، ويزداد فيها تناحر مجموعات المصالح الخاصة فيما بينها أكثر فأكثر، سيعاني النظام السياسي الموجه الإخفاقات نفسها. ولكن هل بإمكان التقانة الجديدة أن تساعد الزعماء على الوصول إلى المعلومات الدقيقة؟ من الممكن تخيل أن استطلاع الرأي، واستشارات الإنترنت، وجلسات الاستماع العامة، يمكن أن تبقي السلطات في بكين على اطلاعٍ دائمٍ على المزاج العام.

حين تصبح الصين أكثر تعقيداً -وتتضارب مصالح الفقراء مع

مصالح حديثي النعمة، ومصالح سكان المدن مع سكان الأرياف، ومصالح مالكي الأسهم مع مصالح الموظفين- سيغدو من المستحيل إرضاء جميع أفراد الشعب كل الوقت. وفي ظل هذه الظروف، لن يكفي اتخاذ القرارات الصحيحة فقط - بل يجب على الحكومات أن تظهر أنها تتخذ القرارات وفق طريقة شرعية، لكي يقبل بها الفائزون والخاسرون أيضاً. تستطيع الانتخابات أن تمنح تلك الشرعية؛ لأن الجميع سيشاركون فيها. ولكن هل يمكن للاستطلاعات التشاورية، كتلك التي جرت في زيغيوا (التي شارك فيها 275 شخصاً فقط من أصل 120,000 مواطن) أن تبدو شرعية؟

على المدى البعيد، قد تنهار تماماً دولة الحزب الواحد في الصين، ولكن على المدى المتوسط، يبدو أن النظام يستحدث على نحوٍ متزايد آليات متطوّرة ليطيل بقاءه، ويسيطر على السخط العام. أحد الأسباب التي تجعله يبدو مروناً جداً هي تركيبته التي تجمع بين البراغماتية وسرعة الاستجابة. فالحكومة الصينية، بطريقة أو بأخرى، هي ناقدة صارمة لنفسها، فهي تحدد نقاط ضعفها وتبحث دوماً عنها. وفي الحقيقة، كلما كتب الباحثون الغربيون تقارير عن الانهيار الوشيك لدولة الحزب الواحد في الصين، كان يبدو أنهم يستفيدون من الدراسات التي تجريها الدولة نفسها. وعندما يبحث النظام الشيوعي عن آليات لتعزيز قوته، فإنه يستلهم الأفكار من ممارسات الديمقراطيات المتقدمة بقدر ما يستلهمها من الحكومات الاستبدادية الأخرى. لقد غيرت الصين شروط الجدل القائم حيال العولمة؛ إذ أثبتت أن الأنظمة الاستبدادية تستطيع أن تحقق نمواً اقتصادياً. في المستقبل، سيثبت نموذج الديكتاتورية التشاورية

الذي تتبناه، أن دول الحزب الواحد يمكن أن تحقق الاستقرار أيضاً.

الجزء الثالث

القوة الوطنية الشاملة

إن نهوض الصين هو هبة الطبيعة[1]. ففي الـ 2000 عام الماضية نعمت الصين بمكانة الدولة العظمى بضع مرات... حتى في حقبة زمنية متأخرة، أي في عام 1820، قبل 20 عاماً تماماً من حرب الأفيون، كانت الصين مسؤولة عن 30% في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا التاريخ الذي حظيت به الصين بمكانة الدولة العظمى جعل الشعب الصيني فخوراً ببلاده من ناحية، ومن الناحية الأخرى حزيناً جداً على مكانة الصين الدولية الحالية، فهو يعتقد أن انحدار الصين هو خطأ تاريخي يجب عليه تصحيحه.

وان شاوتونغ. «نهوض الصين في أعين الصينيين»

في كنف القصر الصيفي الشهير، في إحدى الضواحي الشمالية الغربية لبكين، تقع مدرسة الحزب المركزية للحزب الشيوعي. هذا الحرم الداخلي -الذي ظل يديره هيوجينتاو، حتى تسلّم مقاليد الرئاسة عام 2002- يعج بالمنظرين الإيديولوجيين الرسميين الذين يعدون قيمين أمناء على عقيدة الحزب، وهم ينقلون خلاصة معارفهم لقادة المستقبل.

obeikandl.com